الفصل الخامس عشر:
إتفاقيات الهدنة

كريمة عزوم

ظلت الهدنة سلاحًا يشهره أعداؤنا لكسب الوقت، ولإعادة تنظيم صفوفهم، فضلاً عن بث الفرقة في صفوف الجيوش العربية، واتخاذ الهدنة فرصةً لجمع قوات العدو، وتجميع صفوفه، فضلاً عن إنتظار المساعدات، وشحنات الأسلحة، والطائرات القادمة لأعدائنا من تشيكوسلوفاكيا. إنتهت الحرب العربية - الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨، بعقد اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية المعنية، والدولة الصهيونية، حيث رسمت بموجبها حدود الهدنة، التي خلقت منطقةً سياسيةً فلسطينيةً، ذات شكلٍ مجزأ، وحدودٍ طويلةٍ لا تتناسب مع مساحة هذه المنطقة. فقد تكونت المنطقة السياسية الفلسطينية من جزئين متباعدين، هما الضفة الغربية وقطاع غزة، تفصل بينهما أراضي دولة معادية.

خَلَقَ رسمُ خطوطِ الهدنةِ بين كلٍ من الضفةِ، والقطاعِ، وإسرائيل، على أسسٍ عسكريةٍ بحتةٍ، مشاكلَ وعيوبَ كبيرةً، تتعلق بالنواحي الاستراتيجية، إضافةً إلى ما عكسته هذه الخطوط على حياة السكان، الإقتصادية والإجتماعية، وخاصةً لدى الجانب العربي الفلسطيني، مما كان له آثارٌ سلبيةٌ على شتى نواحي الحياة، والتي ما تزال تفاعلاتها قائمة

حتى الوقت الراهن.

إن الهدنة لا تعني في القانون الدولي إنهاءَ الحرب بين الأطراف المعنية، أو إلغاء الحقوق التي تترتب على استمرار حالة، ومنها، المقاطعة، والحصار، وزيادة السفن المعادية، وتفتيشها، لا يجوز أن نفسر خط الهدنة بأي معنىً من المعاني بأنه حد سياسي، أو إقليمي، أو أنه يمس بحقوق المدنيين الموقعين على الهدنة، ومطالبهم الأساسية، فيما يتعلق بالتسوية النهائية لقضية فلسطين[1].

الأتفاقيات

طبقًا للقرار ١٨١، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعطيت الدولة العربية ما مساحته 870.589.11 دونمًا، أي ما يعادل ٤٢% من مساحة فلسطين، حيث شملت هذه المنطقة ١٧ مدينة، و٥٧٤ قرية، أما الدولة اليهودية، فقد ضمت ١٥.٢٩١.٦٤٩ دونمًا، أي ما يعادل ٥٦.٦٧% من مساحة فلسطين، وقد شملت ١٩ مدينة و٤٥٨ قرية فلسطينية، كما جعل مشروع التقسيم ما يعرف بمنطقة القدس منطقةً دوليةً، بلغت ٠٠.٦٥% من مساحة فلسطين، وضمت ٤ مدن و١٩ قرية. حيث شكلت المناطق الخاصة بالعرب أشباه جزرٍ تتصل ببعضها من خلال خنادق أرضيةٍ ضيقةٍ، يسهل غلقها وقطعها، بسهولة، كما أن حدود الدولتين جاءت من التعقيد والتداخل، بحيث جعلت عملية تنفيذ المشروع تتطلب عمليات تبادل، وإحلال، وتعويض بين العرب واليهود، الأمر

(١) **نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها**، بيروت ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطنية، ص ٧٠.

الذي كان يعتمد، بالدرجة الأولى، على الطواعية والإستجابة الذاتية من جانب الطرفين، وهو ما لم يتوفر، بأي حالٍ من الأحوال. وعلى الرغم من انتهاء المشروع الدولي إلى طريقٍ مسدودٍ، فإنه وضع قاعدةً قانونيةً لإنشاء دولتين في فلسطين، واحدةً عربية وأخرى يهودية[١].

على مدى السنوات التي سبقت حرب عام ١٩٤٨، استطاع اليهود تركيز مستوطناتهم في عدة مناطق من فلسطين، وبخاصة في منطقة السهل الساحلي (من يافا حتى حيفا)، بالإضافة إلى منطقة الجليل، حيث سيطر اليهود على ٣٦% من أراضي قضاء يافا، و٣٥% في قضاء حيفا، و٣٤% في قضاء بيسان، و ٢٨% في قضاء الناصرة. أما المناطق الجبلية الداخلية وصحراء النقب، فقد بقيت عمليات الاستيطان اليهودي فيها متعثرة، بسبب الكثافة العربية، وبُعد هذه المناطق عن الساحل.

كان الهدف الأساسي للعمليات العسكرية التي قامت بها العصابات الصهيونية المسلحة في عام ١٩٤٨، هو خلق اتصال أرضي بين الخلايا الإستيطانية داخل المناطق التي تنتشر فيها، وبالتالي فإن وجود هذه الخلايا الاستيطانية قد أثر، تأثيرًا كبيرًا في توجيه وسير العمليات العسكرية، أثناء الحرب، في ظل هذه الظروف كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت بأن الإنتداب في فلسطين سينتهي يوم ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨، وقبل هذا الموعد بيومٍ واحدٍ أعلن ديفيد بن غوريون عن قيام دولة

(١) غازي السعدي، **الأحزاب والحكم في إسرائيل**، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص ١٣٠ - ١٤٥.

إسرائيل.

على الجانب الآخر، كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد قررت، في اجتماعها بدمشق، في ١٢ إبريل/ نيسان ١٩٤٨، الزحف على فلسطين ودخولها في ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨، فور الجلاء البريطاني عنها، وأخذت كتائب مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان في التحرك نحو فلسطين في وضعٍ عسكريٍ عام مال لصالح اليهود، الّذين استولوا على السلاح والعتاد والمعدات العسكرية البريطانية، كما احتلوا الثكنات العسكرية، وأغلب المواقع التي انسحب منها الجيش البريطاني، بترتيب مسبق، شبه متفق عليه، مع القوات البريطانية قبيل رحيلها.

في الأيام الأولى من سير المعارك، استطاعت الجيوش العربية، وبمساندة المتطوعين الفلسطينيين " وجيش الإنقاذ "، السيطرة على معظم الأراضي التي كانت مخصصة للدولة العربية، طبقًا لقرار التقسيم، ثم أخذت القوات العربية تأخذ شكل المواقع الدفاعية، نظرًا لاختلال الميزان العسكري لصالح القوات الصهيونية. على أنه بعد مرور أسبوعٍ واحد من بدء القتال في ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨، بدأت الضغوط من أجل وقف إطلاق النار، وبالفعل قبلت الدول العربية وقف القتال، أو ما يعرف بالهدنة الأولى في صباح ١١يونيو/ حزيران ١٩٤٨، ولمدة أربعة أسابيع متصلة.

لكن المعارك استؤنفت في ٩ يوليو/ تموز، حيث استطاعت القوات الصهيونية أن تحقق بعض المكاسب في الجليل الغربي، وفي مناطق اللد، والرملة اللتين سلمهما إليها الجنرال (جون باجوت جلوب) دون قتال بعد

نزع سلاح المقاومين العرب من أبنائهما، بوعدٍ بدخول القوات الأردنية إليهما، إلا أنه لم يَفِ بهذا الوعد، فدخلتهما القوات الصهيونية دون مقاومةٍ تذكر. ثم عاد القتال إلى التوقف، مرةً أخرى في ١٨ يوليو/ تموز، وهو ما يعرف بالهدنة الثانية. ثم استؤنف القتال من جديد في خريف عام ١٩٤٨، واستطاعت القوات الصهيونية أن تحتل النقب في الجنوب من القوات المصرية. وفي الشمال استطاعت إحتلال الجليل الغربي بأكمله، كما طردت الجيش الأردني من جنوب النقب ومعابر العقبة[١].

لقد أكدت اتفاقيات الهدنة أن خطوط الهدنة المتفق عليها لا تجحف بحقوق الطرفين في الحل الدائم للصراع في فلسطين، وأن رسم هذه الخطوط تم لإعتباراتٍ عسكرية صرفة. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الخط الحدودي عكس، بشكلٍ قاطع، مصالح الجانب المنتصر في الحرب، وهو الجانب الإسرائيلي، حيث سمح لإسرائيل بالاحتفاظ بما خصص لها في قرار التقسيم، إضافة إلى مساحاتٍ جديدةٍ من الأراضي التي كانت مخصصةً للدولة العربية.

الهدنة الأولى:

قرر مجلس الأمن، يوم ٢٣ أبريل/ نيسان ١٩٤٨، إعادة القضية إلى الجمعية، العامة وقبول اقتراح الهدنة، قبل ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨، ودعوة كل من العرب إلى التقيد بها، وتشكيل لجنة من قناصل الولايات المتحدة، وبلجيكا وفرنسا في القدس، للإشراف على تنفيذها، ولكن أثناء الهدنة،

(١) سامي حدادي ويوسف صايغ، **ملف القضية الفلسطينية**، منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٣٤ - ٤٤، مركز الأبحاث، ١٩٦٨.

استطاع الصهاينة أن يستوردوا الطائرات، والدبابات، والرجال، من بريطانيا والولايات المتحدة، وواصلوا التدريب العملي الشاق، ليجعلوا من عصاباتهم جيشًا منظمًا. إلا أن قرار الهدنة ظل حبراً على ورق، فقد أرسلت اللجنة القنصلية إلى مجلس الأمن في ٢٨ أبريل/ نيسان ١٩٤٨، تقول إنها عجزت عن أن تفعل شيئاً، وأن الجيوش العربية ستغزو فلسطين، قريبًا [١].

كانت نصوص الهدنة الأساسية لبنود الهدنة، تحتم على أن أيًا من الجانبين لن يحاول تحسين وضعه العسكري، وعلى عدم تحريك القوات، أو العتاد، وعلى عدم إدخال قوات مقاتلة جديدة، من جانب أيٍ من الفريقين، وعدم السماح بدخول مهاجرين جدد، قادرين على حمل السلاح إلى فلسطين، إلا بناءً على مواقف خاصة من الوسيط الدولي[٢].

لم يتقيد الصهاينة بشروط الهدنة، مما أدى إلى تحقيقهم مكاسب في المرحلة الثانية من القتال.

ولقد سميت هذه الهدنة بعد ذلك بالهدنة الأولى، والتي بدأت من ١١حزيران/ يونيو - ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨[٣].

إزاء النجاحات العسكرية العربية الفلسطينية استنجدت السلطات الصهيونية بالولايات المتحدة، التي سارعت إلى مجلس، الأمن في

(١) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطنية في مختلف مراحلها**، بيروت ١٩٦٠، الموسوعة الفلسطنية، المجلد الرابع، ١٩٨٤، ص ٥٢٦.

(٢) أمل خليفة، **ماذا حدث في فلسطين ١٩٤٨**، الإسكندرية، دار المدائن، ٢٠٠٣، ص ١٧١.

(٣) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢٦.

٢٢مايو/ أيار ١٩٤٨، اتخذ مجلس الأمن قرارًا، وجه فيه نداءً إلى المتحاربين، بوقف القتال خلال ست وثلاثين ساعة، في منتصف ليلة ٢٢ - ٢٣ مايو/ آيار، ولكن الحكومات العربية رفضت الإستجابة لهذا النداء، فتقدمت بريطانيا إلى مجلس بمشروع يدعو الطرفين إلى وقف القتال مدة أربعة أسابيع، مع التعهد بعدم إرسال محاربين، ومواد حربية إلى الشرق الأوسط [١].

الهدنة الثانية:

إن أيام القتال، بعد الهدنة الأولى، لم تطل، لأن مجلس الأمن فرض هدنة جديدة، بعد سقوط اللد، والرملة، والناصرة، في أيدى الصهاينة، حيث تسارعت الأحداث، انحدارًا، في النصف الثاني من عام ١٩٤٨، ورفع الستار عن مظاهر التماسك الزائف بين العواصم العربية، وازداد العدو صلفًا وجبروتًا، بتحقيقه السيطرة الجوية التامة، ونمو ترسانته من الأسلحة الثقيلة، وإنفضاح غياب أدنى درجات التنسيق بين الجيوش العربية.

كان مجلس الأمن قد قرر سريان هدنة، تبدأ في ١٨ يوليو/ تموز ١٩٤٨، تحت طائلة العقوبات، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن دون تحديد مهلة زمنية لها، خلافا لما حدث عند إقرار الهدنة الأولى، في ١١ يونيو/ حزيران - ٨ يوليو/ تموز، على أن يقوم الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت بمساعٍ، للوصول إلى تسويةٍ دائمةٍ

(١) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢٧.

بين الطرفين المتحاربين[١].

قدم برنادوت مشروعه المعّدل، قبيل وفاته، والذي انطوى على تعديلاتٍ إقليميةٍ، لصالح العرب، والذي نص على وضع القدس تحت إدارة الأمم المتحدة، مع إتاحة الحكم الذاتي لكل من العرب واليهود، وأكد حق اللاجئين الفلسطنيين في العودة، في أقرب فرصة، وتعويض هؤلاء الذين لا يرغبون في العودة، على أن تتولى لجنة الوساطة بحث تفاصيل هذا الموضوع. وكان تأسيس لجنة الوساطة هو التوصية الرابعة الأساسية الواردة في " مشروع برنادوت "، كذلك اقترح المشروع ضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن، لعدم إمكان الاتحاد الاقتصادي بين هذا القسم وبين اسرائيل. وكان برنادوت يرى في هذه التعديلات أن إسرائيل صارت أمرًا واقعًا [٢].

تضمنت الهدنة، المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، أن الوضع في فلسطين يهدد السلام، وبالتالي أمر مجلس الأمن في ١٥يوليو/ تموز بوقف الأعمال العسكرية في فلسطين، خلال ثلاثة أيام، تحت طائلة العقاب، مع حماية الأماكن المقدسة، وإشراف وسيط الأمم المتحدة على سير الهدنة، إلى أن يتم التوصل إلى تسويةٍ سلميةٍ للصراع.

لم يكن هناك أمام العرب من سبيلٍ إلا قبول الهدنة، فقد أدركوا مدى

(١) وليد الخالدي، **خمسون عاما على حرب ١٩٤٨ أولى الحروب الصهيونية العربية**، دار النهار، للنشر بيروت ١٩٩٨، ص ١٠٥ - ١٠٧.

(٢) الدكتور صلاح العقاد، **١٩٦٨ قضية فلسطين، المرحلة الحرجة ١٩٤٥ - ١٩٥٦**، ص ١٣١.

عمق المأساة في قيادة غلوب، الإنجليزي وعمقت لديهم آلام تسليم اللد والرملة، أما الصهاينة فقد كانوا يستفيدون من كل هدنةٍ، يعدون ويستعدون، وتوالي الدول الأمبريالية الغربية إمدادهم بالعتاد والسلاح، وكثيرًا ما ضرب الصهاينة بالهدنة عرض الحائط، وزحفوا، فاحتلوا قرىً ومساحات، بينما مجلس الأمن الدولي لا يحرك ساكنًا، ولا يسمع لشكوى العرب، ولا يشغل باله بها [١].

من الملاحظات الهامة على اتفاقيات الهدنة، بالإضافة إلى أنها أعطت لإسرائيل السيطرة على أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين، ما يلي: [٢]

سلّم العرب بسيطرة الصهاينة على النقب الجنوبي، حتى خليج العقبة، رغم أن القوات الصهيونية احتلته أثناء أوقات فرض الهدنة، ولم يبق للعرب موضع قدم في جنوب فلسطين.

نصت الاتفاقية على إجراء تعديلات في الخطوط التي تقف عندها القوات، وتحديدًا على خط الهدنة بين الأردن وإسرائيل، وأهم هذه التعديلات ما يعرف بقضية المثلث. يقع المثلث في الشمال الغربي للضفة الغربية بمساحة تقدر بنحو ٣٥٠ ألف دونم، من أخصب الأراضي، وتضم عدة قرى عربية، وبدأت القضية عندما صرح إيتان، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، في رسالةٍ إلى الملك عبد الله أنه " إذا غادرت

(١) **نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها ومنشوراتها**، منشورات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٤.

(٢) **إتفاقية الهدنة العربية - الإسرائيلية، فبراير - يوليو ١٩٤٩**، منشورات مؤسسة الدراسات العربية، بيروت، ١٩٦٩، ص ٥١ - ٦٣.

القوات العراقية منطقة المثلث، حلّت محلها قوات إسرائيلية ". وأن " حلول القوات الأردنية محل القوات العراقية يعتبر ضد اتفاقية الهدنة ". وبعد موافقة الجانب الأردني على إجراء مفاوضات استثنائية، حول منطقة المثلث مع الجانب الإسرائيلي، جرى الإجتماع لبحث القضية، في مدينة الشونة الأردنية يوم ١٩٤٩/٣/٢٣، بحضور المندوبين الأردنيين والإسرائيليين، حيث حاول الجانب الأردني إستثناء قرى الطيبة وأم الفحم، وباقة الغربية من المنطقة التي يطالب الجانب الإسرائيلي بضمها إلى إسرائيل، ولكن الجانب الأردني لم ينجح في ذلك، واستطاع الجانب الإسرائيلي إنتزاع موافقة أردنية على أن تتم عملية سيطرة اسرائيلية على منطقة المثلث (كل المثلث)، على ثلاث مراحل. وأن تتم المرحلة الأولى بعد خمسة أسابيع من توقيع اتفاقية الهدنة العامة، المرحلة الثانية بعد ذلك بسبعة أسابيع، والثالثة بعد خمسة عشر أسبوعًا من توقيع اتفاقية الهدنة، وخلال هذه الفترة يحل الجيش الأردني محل الجيش العراقي، كي يكون في وضعٍ يمكنه من تسليم المثلث للقوات الصهيونية تنفيذًا للاتفاق.

خط الهدنة بين قطاع غزة وإسرائيل:

تحدد خط الهدنة في قطاع غزة بناءً على تقديراتٍ عسكريةٍ صرفةٍ، دون الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الجغرافية للمنطقة، التي سوف يسير فيها خط الهدنة، أو احتياجات السكان المحيطين بها، أو مدى تأثيره عليهم، حيث حاول الجانب الإسرائيلي أن يضمن لنفسه أكبر قدرٍ ممكنٍ من الأرض، بصفته الجانب القوي، ومن ثم جاء خط الهدنة بين قطاع غزة وإسرائيل علي الشكل التالي:

يبدأ خط الهدنة بين قطاع غزة، والأراضي التي احتلتها إسرائيل في الشمال، بالخط الممتد من شاطئ البحر الأبيض المتوسط على مجرى وادي الحسى (وادي شكمة)، متجهًا شرقًا، نحو دير سنيد، قاطعًا طريق غزة - المجدل، حتى يصل إلى نقطة تبعد ٣ كيلو متر شرق ذلك الطريق، ومن ثم يتجه جنوبًا بمحاذاة طريق غزة - المجدل، حتى يلامس الحدود المصرية، في نقطةٍ تبعد نحو ١٢ كيلو مترًا عن شاطئ البحر المتوسط. لقد تم تحديد هذا الخط من قبل لجنة عسكرية مصرية - إسرائيلية، واعتبر بمثابة الخط الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل. ورغم أن هذا الخط تم رسمه على الطبيعة فإنه لم يتطابق في بعض القطاعات، تمامًا، على ما تم الاتفاق عليه. ففي الشمال لم يبدأ الخط بمصب وادي الحسى (وادي شكمة)، بل إلى الجنوب منه بنحو كيلو متر واحد، لصالح إسرائيل، وكذلك لم يمر الخط من دير سنيد، بل على بعد اثنين كيلو متر إلى الجنوب منها، لصالح إسرائيل أيضًا، ومر خط الهدنة لقطاع غزة مع إسرائيل بمنطقة سهليه مكشوفة، تعلوها سلسلتان من تلال الحجر الرملي الموازية تقريبًا لخط الساحل، والتي ترتفع في بعض الأحيان إلى نحو مائة متر ويسير خط الهدنة على طول السلسلة الشرقية أو بالقرب منها[١].

١ - إتفاقية الهدنة بين مصر - إسرائيل:

بقرارات مجلس الأمن القاضية بوقف القتال، وبدء مفاوضاتٍ علنيةٍ،

(١) جمال البابا، **خطوط الهدنة بين الضفة العربية وقطاع غزة وإسرائيل**، صفحة الكترونية،

http://www. oppc. pna. net/mag/mag5 - 6/new - page - 2. htm

بغية الوصول إلى هدنةٍ دائمةٍ، والاتفاق على الحدود الفاصلة بين الأطراف المتحاربة، بدأت المفاوضات المصرية - الإسرائيلية في ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩، جرت مفاوضات الهدنة في جزيرة رودس، برعاية نائب الوسيط الدولي، رالف باتش، ولكنها تحولت، بالتدريج، إلى مفاوضاتٍ مباشرةٍ بين الطرفين، من دون وساطةٍ دولية [١].

بعد توقف المعارك، قامت كل من مصر وإسرائيل في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩، بتوقيع اتفاقية الهدنة، وفيها أنه على كلٍ من الفريقين، بمقتضى قرارات مجلس الأمن، عدم القيام بأي عدوانٍ ضد الآخر، ويوافقان على إقامة خطوطٍ للهدنة، يتعهد الطرفان بعدم السماح لقواتهما باجتيازها.

تنص الاتفاقية كذلك على انسحاب الحامية المصرية في الفالوجة، وهي الحامية التي صمدت أمام الهجمات الصهيونية المتتالية، مع عتادها إلى ما وراء الحدود المصرية[٢].

كان مطلب مصر الأول، العودة إلى ما وراء حدوده في ١٥أكتوبر/ تشيرين الأول، أي الحدود، التي كانت قائمةً، قبل عملية يوآف، عملاً بقرار مجلس الأمن القاضية بذلك. كما رفضت مصر الإقرار بشريعة الإحتلال وإسرائيل لبئر سبع الواقعة داخل الدولة الفلسطنية، بموجب قرار التقيسم، وطالبت مصر بإجلاء قواتها التي كانت مازالت محتصرة

(١) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩ - ١٤٠.
(٢) جورج طعيمة، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربى - الإسرائيلى ١٩٤٧ - ١٩٧٤**، بيروت، ١٩٧٣، ص ٥٣٠.

في الفالوجة[١].

يدون بن غوريون في " يوميات الحرب "، " بتاريخ ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٤٩، وهو يوم توقيع إتفاق الهدنة مع المصريين، بعد إقامة الدولة، وانتصاراتنا في ميدان القتال، فإن هذا هو الحدث الأعظم، خلال عام الأعمال المجيدة أي سنة ١٩٤٨ " [٢].

٢- إتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل ١٩٤٩/٣/٢٣:

جرت مفاوضات الهدنة في رأس الناقورة، وكانت إسرائيل تمسك بيدها ورقةً كبرى، وهى احتلال ١٤ قرية لبنانية، احتلتها في أثناء عملية " حيرام "، وتم توقيع الاتفاقية، وتحدد خط حدود الانتداب خطًا للهدنة، وكان الهدف الرئيسي من الإتفاق، هو وضع خط لا يجوز للقوات العسكرية للفريقين أن تتجاوزاه في تنقلاتهما.

بدأت المحادثات بين الطرفين، في ١٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩، ولكن إسرائيل آثرت أن تؤجل المحادثات إلى ما بعد توقيع الاتفاق الإسرائيلي - المصري، واستؤنفت المفاوضات في آذار/ مارس١٩٤٩، في مركز رأس الناقورة، على الجانب الفلسطيني من الحدود، الذي كان الجيش اللبناني قد احتله عند بدء القتال.

أصرت إسرائيل، عند إستئناف المفاوضات، على ربط الإتفاق بين الطرفين، بإنسحاب الجيش السوري، من رأس الجسر، الذي أقامه عبر

(١) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠.
(٢) الخالدي، **المصدر نفسه**، ص ١٤٢.

نهر الأردن، جنوبي الحولة، عند احتلال الجيش السوري مستعمرة " مشمار هيرودين ". وعند تعثر المفاوضات، تدخل نائب الوسيط الدولي " رالف بانش "، وأخذ يضغط على إسرائيل، لتوقيع إتفاق الهدنة مع لبنان.

في ١٦ مارس/ آذار، بحث بن غوريون الأمر مع قادته العسكريين ومستشاريه في الخارجية، وحسمه لفك الربط بين الاتفاق مع لبنان، وانسحاب الجيش السوري من " مشمار هيرودين "، شرط إعادة لبنان لمركز رأس الناقورة الحدودي، وخروج كتيبة سورية كانت مرابطة في لبنان.

يذكر بن غوريون يوميات الحرب، في التاريخ ذاته، الأسباب التي دعته إلى اتخاذ هذا القرار، على النحو التالي:

١ - يقوي هذا الإتفاق موقفنا في إيلات (أي العقبة).

٢ - يعزز موقفنا في المحادثات مع شرق الأردن.

٣ - يسهل لنا العملية في المثلث (جنين - طولكرم - نابلس) إذا كنا سنضطرللتحرك بهذا الإتجاه.

٤ - وسنداً يعزز مطلبنا من السوريين، كما أننا لا نريد أن نربط دولة عربية بأخرى.

هكذا تم في رأس الناقورة، في ٢٣ مارس/ آذار١٩٤٩، الاتفاق على الهدنة الدائمة، بين إسرائيل - لبنان، وأصبحت الحدود الانتدابية الدولية

الحد الفاصل بين الطرفين[١].

٣- إتفاقية الهدنة بين الأردن - إسرائيل (١٩٤٩/٤/٣):

وقعت اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل، في ٤ إبريل/ نيسان ١٩٤٩، والتي كرست الوضع العسكري، بحسب تعديلات الحدود المتفق عليها بين الجانبين، في الطرفين الشمالي والجنوبي من الضفة الغربية، وبينما كانت محادثات الهدنة دائرة بين الأردن وإسرائيل في رودس، تابعت القوات الإسرائيلية عملياتها العسكرية التوسعية جنوب النقب، واحتلت قرية أم الرشراش المصرية على رأس خليج العقبة، لتقيم مكانها مدينة إيلات، وميناءها، وترجع أهمية هذا الميناء من كونه بوابة إسرائيل البحرية على قارتي آسيا وإفريقيا[٢].

لقد تضمن الاتفاق الذي وقع صباح ١٩٤٩/٣/٢٤، بندًا هامًا، يتضمن وعدًا من الصهيانة، أنهم سيبادلون المثلث (جنين - طولكرم - نابلس) بمساحةٍ مساويةٍ له من الأرض، التي يسيطر عليها اليهود، وبالخصوبة نفسها، وهو ما أكدته إتفاقية الهدنة، حيث جاء في المادة السادسة من الاتفاقية ما يلي: [٣]

١ - من المتفق عليه أن القوات الأردنية ستحل محل القوات العراقية، في القطاع الذي تسيطرعليه هذه الأخيرة، إذ أن نية حكومة العراق بهذا

(١) الخالدي، **المصدر نفسه**، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) **فلسطين تاريخها و قضيتها**، ط٤، بيروت، ١٩٨٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٣) **إتفاقية الهدنة العربية - الإسرائيلية**، صفحة الكترونية، http://nakba. sis. gov. ps/nakba48/nakba1948 - 6. html

الصدد قد أبلغت إلى الوسيط بالوكالة، في الرسالة المؤرخة في ٢٠ مارس/ آذار من وزير خارجية العراق، مجيزةً تفويض المملكة الأردنية الهاشمية، بأن تفاوض عن القوات العراقية، ومصرحة بأنه سيجري سحب تلك القوات.

٢ - يكون خط الهدنة للقطاع الذي تسيطر عليه الآن، القوات العراقية كما هو.

٣ - يتعلق هذا البند بكيفية دخول القوات الإسرائيلية إلى أرض المثلث (جنين - طولكرم - نابلس).

٤ - إن خط الهدنة في قطاع الخليل - البحر الميت. والذي يشكل إنحرافًا كبيرًا عن الخطوط العسكرية الحالية، لمصلحة القوات الأردنية، إنما حدد مقابل تعديلات الخطوط العسكرية الحالية في القطاع العراقي.

ورغم وجود هذا النص الواضح في اتفاقية الهدنة بخصوص التبادل، في الاتفاقية لم تحدد الوقت لتنفيذ هذا البند، الذي لم يلتزم الجانب الإسرائيلي تنفيذه، وبذلك أصبحت هذه القضية دربًا من الماضي.

كما أن الاتفاق كان يقضي بأن يعطى القرويون بعض الحماية، وأن يبقوا في قراهم، ويعيشوا على أرضهم، لكن هذه المادة، أيضًا، لم تنفذ، وطرد الجزء الأكبر من العرب من منطقة المثلث، كما انتزعت ملكية كل أهالي المدن في المنطقة العربية، الذين كانوا يملكون أراضي في المثلث، ومنعوا من الوصول إلى ممتلكاتهم، لأنهم اعتبروا من الغائبين[١].

(١) عزت طنوس، **الفلسطينيون - ماضي مجيد ومستقبل باهر**، مركز الأبحاث، م. ت.

٥ - كان من ضمن التعديلات التي حدثت في الحدود، وهي لصالح إسرائيل، أيضًا، إعتراف الأردن لإسرائيل بحقها في منطقة عين جدي، وهي منطقة حيوية تقع على البحر الميت.

هكذا كانت النقطة الرئيسية، التي حددت الخط الحدودي بين الأردن وإسرائيل، في اتفاقية الهدنة، عام ١٩٤٩، هي المواقع والإستحكامات، التي تحصن خلفها كلٌ من طرفي النزاع، هذا بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي لعبته طرق المواصلات الرئيسية في تحديد هذا الخط الحدودي. وباستثناء هذين العاملين - أي البعد العسكري، وطرق المواصلات، فإن واضعي الخط الحدودي تجاهلوا جميع العوامل، الطبيعية، والبشرية، والفيزيائية، فضلاً عن الحدود التي وضعها قرار التقسيم ذاته، في إقرار الخط الحدودي، إلا إذا كان لهذه العوامل بعدًا عسكريًا، والسبب الرئيسي في ذلك أن الذين قاموا بتخطيط الحدود هم من العسكريين، وتركز اهتمامهم على النواحي العسكرية دون سواها، الأمر الذي لا ينطبق علي الطرف الأسرائيلي، الساعي نحو زيادة مساحة الرقعة المحتلة من فلسطين.

طبقًا لاتفاقية الهدنة، يبدأ " الخط الأخضر " من نقطة قرب عين جدي، على البحر الميت، ويتجه نحو الغرب، مارًا جنوب جبل الخليل، حتى المنحدرات الشرقية لجبال الجلبوع، ثم يمر عبر مرتفعات وسط فلسطين حتى يصل إلى طريق الخليل - بئر السبع، وبعد قطعه للطريق، ينحرف نحو الشمال الغربي، ثم نحو الشمال حتى يصطدم بطريق الخليل

ف، بيروت، ص ٣٤ - ٣٦.

- بيت جبرين. ينحرف الخط نحو الشمال الشرقي، أي نحو بوابات القدس الجنوبية، ومع هذا الإنحراف تبدأ الحدود الجنوبية للمنطقة المسماة " ممر القدس "، هذا الممر الذي يعتبر بروزًا إسرائيليًا داخل الضفة الغربية كي يصل القدس بالعمق الإسرائيلي، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الخط في هذه المنطقة عُدِّل لصالح إسرائيل، بحيث أبقى خط السكة الحديد، الذي يربط القدس بالقطاع الساحلي، تحت السيطرة الإسرائيلية. ثم يسير الخط الحدودي بالقرب من قرية بتير، وحتى القدس، قاطعًا سهل وادي شورك، بمحاذاة السكة الحديدية المذكورة من الناحية الجنوبية. وباستثناء قطاعٍ صغيرٍ من وادي شورك، فإن الخط الحدودي لا يستند إلى أي معلمٍ طبيعي، خاصةً أثناء مروره بممر القدس، وتجاهل كذلك انتشار أراضي الأهالى الفلسطينيين، وموارد رزقهم، حيث فصل الخط الحدودي بين المواطنين الفلسطينيين، وأراضيهم الزراعية. وحال وصول خط الهدنة إلى بوابات القدس الجنوبية، ينحرف نحو الشمال، ثم نحو الغرب، باتجاه المرتفعات الجبلية، والقطاع الساحلي. وبدءًا من قرية قطنة، وحتى قرية بودروسي، ينقسم خط الهدنة إلى خطين، تاركًا بينهما منطقةً خاليةً، دون سيادة (المنطقة الحرام في اللطرون)، يتراوح عرضها ما بين ٥٠٠ متر إلى ٣ كيلومتر، ويسير الخطان الحدوديان في هذا القطاع باتجاه الغرب، حتى يصلا قرب كنيسة اللطرون، ثم يتجهان نحو الشمال الشرقي، حيث يشكلان منطقةً عربيةً عازلةً داخل الأراضي الإسرائيلية، قبل أن يتجه الخطان نحو الشمال، وينحدر خط الهدنة في القطاع الواقع بين القدس وكنيسة اللطرون من رأس الجبل على إرتفاع ٨٠٠ متر إلى مناسيب

أقل، لا يزيد ارتفاعها عن ٢٠٠ متر قرب كنيسة اللطرون. وإثر قطع خط الهدنة للمنطقة شبه السهلية في منطقة قلقيلية، يتجه نحو الشمال حتى بوابة سهل عارة. وقد روعي في خطي الهدنة بالقرب من مدينتي قلقيلية وطولكرم، أن تظل هاتان المدينتان، ضمن الأراضي العربية، وبعد أن يتجاوز خط الهدنة هاتين المدينتين ويقطع قرية برطعة، يتجه الخط نحو الشمال الشرقي، بمحاذاة وادي عارة، والطريق الرئيس الذي يمر به، ويواصل الخط سيره عبر جبال أم الفحم، لمسافة تتراوح بين ٣ - ٤ كم جنوب سهل عارة، حتى يصل إلى سهل مرج بن عامر، بجوار قرية زبوبة. وينحرف خط الهدنة بالقرب من قرية زبوبة، وعلى مداخل مرج بن عامر، إلى الجنوب الشرقي، ثم إلى الشرق على منحدرات أم الفحم قاطعًا الطرف الجنوبي لمرج بن عامر، مقابل جنين، ثم يتسلق المنحدرات الغربية لجبال الجلبوع، وعلى ظهر الجبال يتجه الخط في البداية، نحو الجنوب الشرقي ثم نحو الشرق، ويسير على المنحدر المتجه نحو الشمال والشرق، بمحاذاة الجرف، تمامًا. وبالقرب من قرية المغير يمر الخط الحدودي أعلى قمم الجلبوع (٥٢٣ مترًا) متجهًا نحو المنحدرات الشرقية للجلبوع، حتى يصل إلى مجرى نهر الأردن، وتسير الحدود على هذا المنحدر، بمحاذاة وادي بزق، مسافة ٣ كم تقريبًا، ويعتبر هذا الجزء من خط الهدنة هو الجزء الوحيد بين الضفة الغربية وإسرائيل الذي يسير فيه مع معلمٍ طبيعي، غير أن الخط يتخلى عن مجرى وادي بزق، بجوار قرية كعون قاطعًا منطقة سنجة حتى يصل إلى مجرى نهر الأردن، في المكان الذي يصل فيه ارتفاع ضفته إلى ٢٥٢

مترًا، حيث يلتقي الخط، في هذا المكان، مع الحدود الدولية لفلسطين والأردن، التي تم تحديدها عام ١٩٢٢[١].

٤- إتفاقية الهدنة بين سورية وإسرائيل ١٩٤٩/٧/٢٠:

لقد تأخرت اتفاقية الهدنة بين سورية وإسرائيل عن سائر الإتفاقيات، لأن القوات السورية كانت قد احتلت مستعمرة " مشمار هايردن "، وهي واقعه في أرض فلسطين المخصصة للصهيانة، وفقًا لقرار التقسيم، حيث أصرت السلطات الإسرائيلية على انسحاب القوات السورية منها، لتكون الحدود الدولية بين فلسطين وسورية، هي حدود الهدنة، وتمسك السوريون بها وأخيرًا جُعل خط الهدنة، منتصف خط القتال وأخلى السوريون " مشمار هايردن "، كما أخلى الصهاينة بعض المواقع، وجُعلَت بينهما منطقةٌ عزلة، تحت إشراف المراقبة الدولية، لا تدخلها قوى عسكرية سورية، أو يهودية، ووقعت الاتفاقية في ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٤٩، وسرت على جميع اتفاقيات الهدنة هذه الأحكام المستوحاة من الاعتبارات الوارد ذكرها أعلاه، بالنسبة إلى اتفاقية الهدنة الإسرائيلية المصرية[٢].

اختراق إسرائيل للهدن والاتفاقيات:

كان هناك اختراق دائم من الكيان الصهيوني على اختراق جميع الهدن التي ابرمتها مع الدول العربية، كان هناك الجان دوليه لمراقبة

(١) موشيه برافر، **حدود أرض إسرائيل**، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، ١٩٨٢، ص ٦٧ - ٨٨.

(٢) السلطة الوطنية الفلسطنية، الهيئة العامة للاستعلامات، **النكبة**، صفحة الكترونية، http://nakba. sis. gov. ps/nakba48/nakba1948 - 6. html

الهدن الاربعة على ان تختص كل لجنة بمراقبة الاتفاقيات بين اسرائيل وكل من الدول العربية الموقعة للهدن لكنها كلها باءت بالفشل وذلك نتيجة اختراق اسرائيل الدائم للهدن. جاء خط الهدنة به العديد من العيوب وجوانب القصور، نوجزها فيما يلي:

أ - تعيين خط الهدنة:

تمت عملية تعيين خط الهدنة على أرض الواقع، بصعوبة بالغة، وإن كانت هذه الصعوبة قد إختلفت في مداها من منطقة لأخرى، فهناك مناطق كانت تتسم بالحساسية، إما لموقعها الإستراتيجي أو لكثافة سكانها، أو أهميتها في السيطرة على بعض الموارد الطبيعية، وبخاصة مصادر المياه. لقد تم تعيين قطاعات طويلة من خط الهدنة في أعقاب توقيع اتفاقية الهدنة مباشرة (١٩٤٩ - ١٩٥١) غير أن هناك قطاعات أخرى تم تعليمها في فترة لاحقة، واستمرت حتى منتصف الخمسينات، إما بسبب صعوبة التحديد، أو بسبب الرغبة في إدخال بعض التعديلات الحدودية التي تخدم أمد طرفي الصراع. ومن أهم هذه التعديلات ما حدث في خط الهدنة في منطقة جلبوع، حيث تم تحريك الخط شرقًا إلى ما بعد أراضي قرية جلبوع، كذلك التعديل الذي أجري بالقرب من قرية فقوعة، والتعديل الذي أجري في وادي عارة، حيث تبادل الطرفان بعض الأراضي. لم يكن الجانب الإسرائيلي نزيهًا في عملية وضع العلامات لدرجة أن الجانب الأردني إتهم الجانب الإسرائيلي بأنه إستولى على أراضي خلال عملية وضع العلامات، وتم تشكيل لجنة توصلت إلى أن هناك خطأ في الحدود، لمصلحة إسرائيل، في منطقة بيت جبرين، حيث تم تصحيح

الوضع بتحريك خط الهدنة ناحية الغرب لصالح الضفة الغربية. وحسب بعض المصادر فإن الجانب الإسرائيلي استولى على آلاف الدونمات في منطقتي الخليل وجنوب القدس وكانوا يقدمون كل مرة خرائط جديدة يقولون إنها وقعت في رودس، وقد أجرت السلطات الأردنية تحقيقًا في ذلك تبين وجود مطابقة بين هذه الخرائط وبين الخرائط الموجودة مع الجانب الأردني [1]

ب - خط الهدنة والسكان:

ألحق سير خط الهدنة بين الضفة الغربية وإسرائيل أضرارًا كبيرة بالسكان، وبخاصة السكان على الجانب الشرقي من الخط، وليس أدل على ذلك أن الخط الحدودي قطع أثناء سيره أراضي ٧٥ قرية، وبلغ عدد السكان المتضررين على الجانب الشرقي للخط نحو ٩٦ ألف نسمة من العرب، إضافة إلى عشرات الآلاف من السكان من سكان القدس وقلقيلية وطولكرم.

اختلف الضرر الذي لحق بالسكان والقرى العربية من جراء رسم خط الهدنة من منطقة إلى أخرى. فقط كان أبلغ الضرر في منطقة السهل الساحلي، بسبب الكثافة السكانية العالية نسبيًا، وأصاب بأضرار أقل منطقة صحراء الخليل، التي كانت مأهولة فقط بالبدو الرحل. ففي منطقة السهل الساحلي لم تكن الأضرار التي أصابت القرى العربية وسكانها مقتصرة على إقتطاع أجزاء من أراضي هذه القرى، بل تعدى ذلك إلى التأثير وبشكل مباشر، على مصادر الرزق، وحياة السكان الإجتماعية،

(١) **الدولة الفلسطينية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

والإقتصادية. فخط الهدنة منع القرويين في المنطقة الحدودية من الوصول إلى أراضيهم السهلية الموجودة في مرج بن عامر والسهل الساحلي، واضطرهم للجوء إلى المنطقة الجبلية، والتي لم يكن بإمكانها الحلول محل أراضيهم. ورغم تطور العلاقة بين قرى المناطق الحدودية في الجانب الشرقي من الحدود وبين المدن الجبلية البديلة، إلا أن هذه العلاقة إختلفت تمامًا عن العلاقة التي كانت قائمة بين هذه القرى والمدن الساحلية، فقد كانت هذه القرى على إتصال مباشر بمدن السهل الساحلي حيث تقوم بتصريف منتجاتها، إضافة إلى الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة التي كانت تجد لها فرص عمل في المدن الساحلية الكبيرة نسبيًا.

كل هذا أدى إلى أن تعيش هذه القرى في ضائقة إقتصادية مفاجئة، دفعت العديد من سكانها، ودفع الشباب منهم للهجرة إلى دول النفط العربية، ووصلت هذه الهجرة إلى ذروتها خلال فترة الخمسينات والستينات، هذا رغم أن الزراعة في القرى الحدودية أخذت تنتعش، في هذه الفترة، بعد أن وجدت منفذًا لتصدير منتجاتها إلى الدول العربية عبر الأردن. كذلك فإن المناوشات الحدودية التي كانت تنشب، بين الحين والآخر بين إسرائيل من جهة، والأردن والفدائيين الفلسطينيين من جهة أخرى، في الفترة ١٩٤٩ - ١٩٦٧، كان لها وقع شديد على قلة إزدهار القرى الحدودية القريبة من خط الهدنة، حيث ساعدت على هجرة الشباب إلى الخارج، إضافة إلى عزوف رأس المال عن الإستثمار في هذه المناطق [١].

(١) برافر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧.

جـ - الحدود ومصادر المياه والتربة:

إن مساحة فلسطين المحدودة نسبيًا جعلت من الصعوبة بمكان تقسيم مصادرها المائية، بالإضافة إلى التشابك الشديد بين هذه المصادر، وإعتماد بعضها على البعض الآخر، ومما زاد من هذه الصعوبة أيضًا تركز الغالبية الساحقة من مصادر المياه في الجزء الشمالي والأوسط منها، أما الجنوب فهو شحيح في مصادره المائية. ولما فرضت الظروف السياسية والعسكرية رسم خط الهدنة أصبحت القضية أكثر تعقيدًا، حيث أوجب ذلك تقسيم مصادر المياه في فلسطين بين العرب واليهود. لقد جاء خط الهدنة في مكان شديد الحساسية من الناحية المائية، حيث يسير هذا الخط مع السفوح الغربية لجبال الضفة الغربية، وإن كان في بعض المناطق يمر في كنتورات مرتفعة نسبيًا، بمعنى أن خط الهدنة يمر بين منطقة جبلية مرتفعة في الشرق ومنطقة سهلية منخفضة في الغرب. وتتراوح كمية الأمطار في المنطقة الجبلية ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ ملم سنويًا، هذه الكمية من الأمطار يتسرب جزء كبير منها داخل الصخور، ليستقر في باطن الأرض على هيئة مخزون من المياه الجوفية. هذه المياه الجوفية لا تستقر كلها داخل الضفة الغربية، بل ينساب جزء منها عبر خط الهدنة بإتجاه الغرب صوب السهل الساحلي في الجانب الغربي من الخط، وتقدر كمية المياه الجوفية المتجددة في الضفة الغربية بنحو ٦٥٠ مليون متر مكعب سنويًا.

إن إهتمام إسرائيل بمياه الضفة الغربية، لا ينحصر في مصادر المياه داخل الضفة الغربية فحسب، ولكن الإهتمام الرئيسي مُرَكَّز على

المياه الجوفية التي تنساب من الضفة الغربية عبر الأحواض الجوفية، إلى السهل الساحلي، حيث تقدر كمية إستهلاك إسرائيل السنوية من هذه الأحواض، بنحو ٤٥٠ مليون متر مكعب، تمثل نحو ٢٥% من إستهلاك إسرائيل المائي، وهي المصدر الرئيسي للمياه في منطقة السهل الساحلي، ومن ثم فإن هذا التعقيد في شبكة المياه الجوفية، يخلق نوعًا من الارتباك الشديد للسلطات المسؤولة على جانبي خط الهدنة.

أما فيما يتعلق بالتربة، فإن مرتفعات الضفة الغربية، تعتبر المصدر الرئيسي الذي يمد السهل الساحلي على الجانب الغربي لخط الهدنة، بالتربة، حيث تقوم الأودية الموسمية، بحمل الطمي من المرتفعات إلى السهل الساحلي، ومن ثم فإن خططًا تنموية فلسطينية، تستدعي إقامة سدود، على هذه الأودية، للإستفادة من مياهها، سوف يمنع وصول الطمي إلى السهل الساحلي، مما قد يتسبب في تقليل كفاءته، في الإنتاج الزراعي [١].

د - خط الهدنة داخل مدينة القدس:

لقد كانت مدينة القدس قبل عام ١٩٤٨ بمساحتها البالغة نحو ٢٠ كم مربع، تشمل بالإضافة إلى مدينة القدس نفسها بعض القرى والبلدات المحيطة بها، والتي تعتبر أبو ديس أقصاها من الشرق، وبيت لحم أقصاها من الجنوب، وعين كارم أقصاها من الغرب، بما في ذلك المساحة المبنية من موتا، وكانت شعفاط أقصاها من الشمال. وبعد حرب عام ١٩٤٨ وإستيلاء كل طرف على جزء من المدينة تمت عملية رسم

(١) برافر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢ - ١١٥.

وتعيين الحدود داخل المدينة، وكان وقع خط الهدنة داخل المدينة مغايرًا تمامًا لوقعه في أي مكان آخر من الخط الأخضر، حيث قسم المدينة إلى قسمين إنفصل كل منهما عن الآخر إنفصالاً تامًا.

إن قيام الحدود بتقطيع إحدى العواصم، وفصلها إلى جزئين هو أمر نادر الحدوث، ويؤدي إلى خلق أوضاع جديدة، وقد إعتاد الكثيرون على تشبيه التقسيم الذي حدث لمدينة القدس بالتقسيم الذي أجري في مدينة برلين عاصمة ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير أن الوضع يختلف إختلافًا جوهريًا بين المدينتين، فالتقسيم في مدينة برلين لم يكن عرقيًا أو طائفيًا كما هو الحال في مدينة القدس، بالإضافة إلى أن طبيعة المدينة المقدسة أضفت على التقسيم طابعًا فريدًا، ساعد في عزل قسمي المدينة عن بعضهما البعض بصورة أكثر سهولة عما هو الحال في برلين. مع العلم أن التقسيم في مدينة القدس أرغم كل قسم من قسمي المدينة على إعادة تنظيم وتشكيل أجهزته بما يتناسب والوضع الجديد الذي طرأ على المدينة. ويتكون خط الهدنة الفاصل في مدينة القدس من خطين حدوديين متوازيين، كانا في أصلهما خطا الجبهة المجمدين حينما توقف الإقتتال داخل المدينة، وتوجد بين هذين الخطين منطقة حدودية فاصلة تركت خربة بعد أن هجرها سكانها أثناء القتال، ولم يتم تقسيم هذه المنطقة أثناء إتفاقية الهدنة، حيث تركت كمنطقة فاصلة مغلقة بين جزئي المدينة، وقد قطع خط الهدنة المدينة من الجنوب إلى الشمال بشكل أبقى البلدة القديمة وأسوارها والأحياء الشرقية والشمالية منها في الجانب الشرقي منه (الضفة الغربية) وظلت البلدة الجديدة بإستثناء بعض المناطق

الجنوبية والشمالية في الجانب الغربي من الخط (إسرائيل).

ونشأت منطقتان فاصلتان في إطار بلدية القدس، الأولى في الجنوب، وكانت تحت سيطرة الأمم المتحدة، وهي منطقة غير مأهولة، والثانية في الشمال الشرقي فوق جبل المكبر.

لقد أدى تقسيم المدينة بهذه الصورة إلى سيطرة الجانب الأردني على الطرق المتجهة من القدس نحو الجنوب والشمال والشرق، في حين سيطر الجانب الإسرائيلي على الطرق المتجهة نحو الغرب.

تجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الخدمات في المدينة (قبل رسم خط الهدنة والتقسيم) من كهرباء، ومياه، وطرق، والعديد من المؤسسات كانت مشتركة بين القسمين، أما بعد التقسيم، فقد اضطرت السلطات في كل قسم إلى إنشاء خدمات خاصة بقسمها منفصلة عن القسم الآخر، وهذا ساعد على تثبيت تقسيم المدينة، في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٦٧. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العمليات العسكرية التي دارت عام ١٩٤٨ داخل المدينة أحدثت عمليات تبادل سكاني واسعة بين قسمي المدينة.

حيث انتقل الفلسطينيون، الذين كانوا يعيشون في الأحياء الغربية من القدس إلى الأحياء الشرقية، وحدث العكس للعدد المحدود من اليهود في القسم الشرقي من المدينة، مما أدى إلى تقسيم واضح بين قسمي المدينة.

تحليل الهدن:

إن خطوط الهدنة لا تعتبر من الناحية القانونية حدودًا تفصل بين كيانين على إعتبار أنها خطوطًا مؤقتة، مع ضرورة أخذ المصالح العربية

بالإعتبار وليس المصالح الإسرائيلية وحسب. وكان الموقف الإسرائيلي بأنه على إستعداد لإدخال تعديلات متبادلة على الحدود تلبي حاجات الطرفين مع تأكيده على أن خط الهدنة هو الخط الوحيد المتفق عليه بين الأطراف. ولذلك فإن أي تعديلات تتم عليه يجب أن تنال موافقة الطرفين.

يرتكز الموقف الفلسطيني من حدود الهدنة على قرارات الشرعية الدولية والمنطلقات الأساسية لإقامة كيان فلسطيني، قادر على الحياة والاستمرار، ويفي بالحد الأدنى من متطلبات الشعب الفلسطيني. ولكن قبل الحديث عن المتطلبات الفلسطينية، لابد من الإشارة إلى أن القراءة الإسرائيلية لنصوص القرار ٢٤٢ مليئة بالمغالطات القانونية، وهي تستند أساسًا إلى مبدأ القوة، إضافة إلى التلاعب بالألفاظ وتفسيرها تفسيرًا مغايرًا لمحتواها. تدعي إسرائيل بأن القرار ٢٤٢ إقتصر في نصه الإنجليزي على طلب " إنسحاب قوات إسرائيلية مسلحة من أراضي احتلت في النزاع الأخير.

إن الموقف الفلسطيني من القرار ٢٤٢ واضح وصريح وهو تمسكه بالنص الفرنسي للقرار، الذي يؤكد على وجوب الإنسحاب من كافة الأراضي التي أُحتلت في النزاع الأخير، والذي يتفق بما لا يدع مجالاً للشك مع مقدمة القرار التي تنص على عدم جواز إكتساب الأراضي بالقوة.

خاتمة

وفقا لما ذكر بالنسبة للهدنة في القانون الدولي، ما مدى تطابق التعريف، مع الهدن التي تمت على أرض الواقع؟، أنتجت حدودًا معينة ما بين دول الجوار العربية وإسرائيل. وأخذت أراضي وأدخلتها للدولة الإسرائيلية، مخالفة لقرار التقسيم، وما كان من الهدن إلا أن ثبتت وضع تلك الأراضي، بما يخالف القانون الدولي، وقرار التقسيم.

أعطت من لا يملك في الأراضي حق التصرف، مصر والأردن ولبنان وسورية، حقوقًا في تقرير شكل، وحدود، وعلاقة تلك الدول باسرائيل، علي حساب أراضي الفلسطينيين، وحقوقهم.

لبنان: جعلت النقطة رأس الناقورة حدًا سياسًا وإقليميًا بينها وبين إسرائيل، الامر الذي يمس حقوق الفلسطينيين في أي تسوية قادمة (انظر إلى التقسيم الإقليمي البريطاني لفلسطين في الأربعينيات)

مصر: إقامة منطقة منزوعة السلاح ما بين رفح وشمال غزة، الأمر الذي ينتهك حق الشعب في الكفاح والدفاع عن النفس ضد أي هجوم وفقًا للقانون الدولي.

الهدن الأربعة مع دول الجوار كانت تأكيدًا للحدود، التى طبقها الاستعمار البريطاني والفرنسي في حدود عام ١٩٢٣، بإيعاز من اليهود، حتى تشمل المياه مما يخالف القانون الدولي، للهدنة في تعريف القانون.

* * *